التقارب بين البلدين شهد تنامياً كبيراً في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية

العلاقات الكويتية الصينية .. 45 عاماً من التعاون المتجذر والمستقبل الحافل

صادف يوم أمس الذكرى الـ 45 على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية الصديقة حيث أضحت نموذجا يحتذى للعلاقات بين الدول لاسيما لناحية التعاون المتجذر بينهما والذي يحفل بآفاق واعدة مستقبلا.

وسطرت العلاقات السياسية بين البلدين الصديقين خلال تلك السنوات تناميا كبيرا في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها واصبحت مجالات التعاون متزايدة ومتشعبة ولها آفاق مستقبلية واعدة تساهم بشكل فعال في جهود التنمية والبناء والتطور والرقي المنشود الذي يطمح إليه قيادتا وشعبا البلدين الصديقين.

وبمناسبة مرور هذه الذكرى قال سفير دولة الكويت لدى جمهورية الصين الشعبية محمد صالح الذويخ في بيان صحافي للسفارة اليوم الثلاثاء تلقته وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن دولة الكويت كانت أول دولة عربية خليجية تتبادل وتقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين وذلك في 22 مارس عام 1971.

واضاف السفير الذويخ أن العلاقات بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية نشأت فعليا قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما وذلك حين قام الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه - عندما كان وزيرا للمالية والصناعة والتجارة بزيارة إلى الصين في 13 فبراير 1965 والتقى خلالها عددا من المسؤولين منهم رئيس جمهورية الصين الشعبية حينذاك ليو شاو تشي.

وأوضح انه قد بني كل ذلك على قاعدة متينة وصلبة من الأسس والمبادئ والسمات الراسخة التي تقوم عليها العلاقات المتميزة بين البلدين يتصدرها الاحترام المتبادل للسيادة والمساواة ووحدة الأراضي ومبادئ التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المنافع المشتركة وغيرها من المبادئ والسمات والأعراف الدولية الرفيعة.

وذكر ان التعاون السياسي بين البلدين تعزز عقب الزيارة التي قام بها سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه إلى جمهورية الصين الشعبية عام 2009 تلتها زيارة ناجحة لسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء إلى الصين في يونيو عام 2014 حيث تم التوقيع على العديد من اتفاقيات تعاون مشترك ومذكرات تفاهم والتي من شانها ان تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين كما قام المسؤولون في البلدين من مختلف المستويات بالعديد من الزيارات المتبادلة والمثمرة بين الطرفين.

45 عاماً من التعاون بين الكويت والصين

ولفت إلى ان دولة الكويت تدعم بقوة سياسة الصين الواحدة وتساند مساعي جمهورية الصين الشعبية في هذا الصدد سياسيا واقتصاديا «فقد كانت الكويت من الدول الداعمة لاستحواذ جمهورية الصين الشعبية لمقعدها الدائم في الامم المتحدة عام 1971».

واشار السفير الذويخ في المقابل إلى ان الصين تؤيد وبحزم حماية سيادة واستقلال دولة الكويت كما وقفت الصين إلى جانب الكويت عندما تعرضت للاحتلال من جانب العراق عام 1990.

وقال إن قادة الكويت وحكومتها وشعبها أعربوا عن خالص شكرهم وتقديرهم لجمهورية الصين قيادة وحزبا وحكومة وشعبا وشجع ذلك التأييد السياسي المتبادل بين البلدين على فتح آفاق واسعة للتعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية والعسكرية.

وبين انه بعد حرب تحرير الكويت ساهمت الشركات الصينية في إعادة بناء الكويت وشاركت مؤسسة البترول الوطنية الصينية في إطفاء حرائق النفط التي تسببت بها قوات الاحتلال العراقي ونجح فريق الإطفاء الصيني في السيطرة على عشرة آبار نفطية مشتعلة في حقل برقان كما نفذت شركة الهندسة البترولية الصينية مشروع ترميم مصفاة الأحمدي لتكرير النفط.

وذكر السفير الذويخ ان الفضل في تنامي العلاقات بين البلدين يرجع إلى دور القيادتين الحكيمتين في بلورة الرؤى والأفكار التنموية العابرة للحدود الوطنية نحو آفاق الصداقة الواسعة مع الدول والشعوب والأمم الأخرى.

وقال «لا يفوتنا في هذا المجال ان نشيد برؤية فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية الصديقة شي جين بينغ المتمثلة بإعادة إحياء طريق الحرير القديم وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين عبر سلسلة كبيرة من المشروعات التنموية الطموحة».

واضاف ان تلك المشروعات «إن تم الشروع بها فستغير شكل ونمط العلاقات الدولية وآفاق التعاون بين دول العالم على نحو إيجابي وستكرس المنافع المشتركة لجميع الدول والشعوب والأمم وتساهم كثيرا في حل القضايا والمشكلات التي تعانيها معظم الدول النامية وتعزز الأمن والسلم الإقليميين».

ولفت من جانب آخر إلى ان رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله - لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي ورؤية إنشاء مدينة الحرير التي أطلقها عام 2006 جسدت آفاقا جديدة لتلاقي طرق الشرق والغرب القديمة منها والحديثة في منطقة الشرق الأوسط لذلك بادرت دولة الكويت أن تكون من الدول الأعضاء المؤسسين للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

واضاف أن دولة الكويت طرحت أيضا برامج ومشاريع تنموية ضخمة وطموحة «ونحن نرحب بالشركات الصينية للمساهمة والمشاركة في هذه البرامج والمشاريع والمجال أمامها مفتوح وواسع لما لهذه الشركات من خبرة وإمكانات فنية مؤهلة للقيام بمثل هذه المشاريع العملاقة».

وقال السفير الذويخ «إننا نرى أن مسيرة الـ45 عاما من العلاقات الإيجابية والبناءة كانت خير دليل على حيوية ونشاط هذه العلاقة المتميزة ونحن على ثقة بأن التطلع الجاد لدى كل من القيادتين السياسيتين في دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية وحرصهما على تعميق هذه العلاقة خلال الفترة القادمة سيؤدي الى استمرارية هذه الشراكة نحو مجالات أوسع وأرحب وبما يعود بالنفع عليهما وعلى شعبيهما الصديقين مستقبلا».

على هامش ترؤسه وفداً من الحرس الوطني يزور الدوحة

الذياب يشيد بالتعاون العسكري القائم مع قطر

الذياب يقدم درعا تذكارية لرئيس وزراء قطر

الدوحة - «كونا»: اشاد مسؤول بالحرس الوطني الكويتي أمس بالعلاقات العسكرية القائمة بين الكويت وقطر وحرص قادة البلدين على تطويرها وتعزيزها من اجل توحيد الجهود في مواجهة الاخطار التي تواجهها منطقة الخليج العربي.

وقال مدير ديوان نائب رئيس الحرس الوطني اللواء جمال محمد الذياب لوكالة الانباء الكويتية (كونا) على هامش ترؤسه وفدا من الحرس الوطني يزور قطر ان الزيارة تهدف الى تبادل الخبرات العسكرية الثنائية ووضع نواة لمزيد من الاتفاقيات والبروتوكولات العسكرية المثمرة بين البلدين.

واضاف ان زيارة وفد الحرس الوطني التي تأتي في اطار التعاون المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي كانت ناجحة بكل المقاييس وتعكس العلاقات الاخوية المتميزة التي تربط بين البلدين مبينا انها تطرقت الى ضرورة تعزيز الجهود الثنائية في هذه المرحلة التي تشهد فيها المنطقة اخطارا اقليمية متعددة.

وقال اللواء الذياب ان الوفد التقى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني الذي اشار الى عمق العلاقات التاريخية التي تربط بين البلدين ورؤيته الامنية والعسكرية التي تعكس توجهات قادة دول مجلس التعاون الخليجي وسبل بلورتها على ارض الواقع.

واضاف ان الشيخ عبدالله شدد على ضرورة التواصل والاستفادة من الخبرات المشتركة بين الاجهزة الامنية والعسكرية وضرورة الانفتاح العسكري والامني بين دول المنطقة والذي سيضمن تناسق العمليات العسكرية والامنية عندما يتطلب الامر ذلك.

واوضح الذياب ان الوفد التقى رئيس الاركان العامة للجيش القطري اللواء ركن طيار غانم بن شاهين الغانم موضحا أن الجانبين تطرقا الى اطر التعاون العسكري وتبادل الخبرات العسكرية فضلا عن كون الزيارة نواة لمزيد من الاتفاقيات والبروتوكولات العسكرية المثمرة بين البلدين.

وذكر انه نقل الى المسؤولين القطريين تحيات القيادة السياسية للحرس الوطني ممثلة في سمو رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي الصباح ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد الصباح.

ويضم وفد الحرس الوطني برئاسة اللواء الذياب كلا من المقدم راشد فهد سالم والمقدم احمد عبدالرحمن الدعي والمقدم طلال عيسى النوفل والرائد انور حمود حسين والنقيب وليد انور اسماعيل.

تتمات

الكويت

تكون الكويت المحطة الاخيرة التي تحل فيها المشكلات اليمنية كافة.

واشار في هذا السياق الى الزيارة التي قام بها اخيرا الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الى دولة الكويت، حيث قدم خلالها خالص الشكر وعظيم الامتنان للحكومة الكويتية على ما قدمته لليمن وخاصة موافقتها على استضافة مشاورات السلام بين الاطراف اليمنية.

واكد ترحيب الحكومة اليمنية بعقد المشاورات اليمنية - اليمنية في دولة الكويت، لما لها من دور كبير في هذا الشان في عقود ماضية، مشيرا في الوقت ذاته الى ترحيب الامم المتحدة بهذه الاستضافة.

واوضح المخلافي ان عقد المشاورات في الكويت مرهون «بموقف الانقلابيين الذين لم يفصحوا حتى الآن عن موقفهم حيال المشاورات».

واستدرك القول «ربما نسمع عن ذلك خلال اليومين المقبلين، عبر المبعوث الخاص للامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ احمد، الذي زار صنعاء والرياض ليلتقي الرئيس هادي».

وكان نائب وزير الخارجية الكويتي خالد سليمان الجارالله قد اكد في الـ16 من الشهر الجاري، استعداد دولة الكويت لاستقبال مشاورات السلام اليمنية، معربا عن التمنيات بان تحتضن الكويت هذه اللقاءات «لكي تسهم في تحقيق السلام وحقن الدم بين الاشقاء في اليمن».

من جهة اخرى اشاد وزير الخارجية اليمني بالدور الانساني الكبير لدولة الكويت بقيادة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد «قائد العمل الانساني»، مثمنا جهود قادة مجلس التعاون الخليجي في دعم الشرعية في اليمن.

وثمن المخلافي دور الهيئات الانسانية الكويتية والهيئة الكويتية العليا للاغاثة والجمعيات الكويتية والحكومة الكويتية، التي قدمت اخيرا لليمن مساعدات انسانية قيمتها 100 مليون دولار، فضلا عن دورها الانساني المتميز في عدد من المدن اليمنية.

وعن الوضع في اليمن اوضح المخلافي انه بعد مرور حوالي عام على عملية «عاصفة الحزم» لدعم الشرعية الدستورية في اليمن، فان الوضع امسى «افضل بكثير».

اضاف ان اكثر من 75 في المئة من الاراضي اليمنية تحررت من هذا الانقلاب، مبينا ان «الانقلابيين بدأوا يتراجعون وفقدوا التقدم وبدأ كثير من اوهامهم تسقط»، حيث «صرنا على مقربة من استعادة الدولة واستقرار الاوضاع في اليمن».

الصالح :

نسبة الإنفاق الرأسمالي اللازم لبناء بنى تحتية عصرية توسع من نطاق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وترفع من درجته التنافسية.

وذكر أن الحكومة تسعى في الوقت الحالي إلى الإصلاح المالي والاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر دخله، بعيدا عن النفط على نحو يضمن استقرار مستويات الدخل والإنفاق، ويحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز مستويات الرفاه على الأجلين القصير والطويل.

وبين أن معظم التوقعات تفيد بأن اسعار النفط سوف تظل عند مستويات منخفضة لعدة سنوات وغير مرجح عودتها لمستوياتها المرتفعة، مضيفا «علينا التعايش مع المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترة غير قصيرة».

وتوقع الوزير الصالح أن يبلغ العجز في ميزانية السنة المالية 2016-2017 نحو 12,2 مليار دينار، وأن يتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة، مبينا «أن استمرار العجز يعرضنا إلى مخاطر عدة أبرزها تزايد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وتراجع التصنيف الائتماني للدولة».

وأشار إلى أن الحكومة أقرت وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي أخيرا، في إطار سعيها لضمان سلامة المالية العامة للدولة التي تضمنت ستة محاور هي الإصلاح المالي، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومشاركة المواطنين في المشروعات، وإصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية، والإصلاح التشريعي والمؤسسي.

وأضاف أن وثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي تضمنت 41 برنامجا، منها 23 برنامجا في الأجل القصير و13 برنامجا في الأجل المتوسط و5 برامج في الأجلين القصير والمتوسط، موضحا أن هناك مشاريع تنموية كبرى لتنويع مصادر الدخل تعمل الحكومة على تنفيذها، بالتنسيق مع الجهات المعنية منها مشروع مدينة الحرير وتطوير الجزر الكويتية.

من جهة أخرى الوزير أكد الوزير أنس الصالح في تصريح للصحافيين، على هامش أعمال المؤتمر، أن البديل الاستراتيجي لايهدف إلى إلحاق الضرر بموظفي القطاع النفطي، مشددا على أهمية هذا القطاع باعتباره أحد القطاعات الحيوية والمهمة في البلاد، كما دعا نقابات وموظفي القطاع النفطي إلى طرح أفكارهم واقتراحاتهم التي يرونها الأنسب، ويمكن أن تحل نيابة عن البديل الاستراتيجي قائلا «إنها ستكون محل دراسة واهتمام الحكومة».

وقال إن البديل الاستراتيجي لسلم الرواتب سيراعي جميع أنظمة العمل الحكومية والخاصة، ويراعي الكوادر الخاصة والعامة وطبيعة العمل والترقيات والحوافز، وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة.

وأوضح أن البديل الاستراتيجي سيعالج أيضا الاختلالات الموجودة في المزايا المالية برواتب موظفي الدولة بطريقة عادلة، وسيعمل على توحيد الكوادر والعلاوات، مشيرا إلى أنه سيشمل جميع الموظفين في الدولة بمن فيهم المنتسبون للمؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة.

وعن أسعار النفط أكد الوزير الصالح أن الدراسات تشير إلى أن الفائض في العرض أعلى من الطلب «بالتالي من غير المتوقع في الوقت الراهن أن يكون هناك ارتفاع كبير في أسعار النفط. وأضاف «قد نرى بعض التحسن في الأسعار، لكن دون مستويات 100 دولار التي شهدتها السنوات الخمس السابقة».

من جانبه قال وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان صباح سالم الحمود الصباح «إن وزارة الإعلام وبروح المسؤولية الوطنية، ورغم أهمية وحساسية مهامنا، وادراكنا بضرورة الارتقاء بدورنا في التوعية والتنوير ومخاطبة الرأي العام، اتخذت عددا من القرارات التنفيذية والملزمة لكل القيادات».

أضاف الشيخ سلمان الحمود في كلمته أن من أهم القرارات التي اتخذتها الوزارة، هي تطوير البنية الأساسية من تجهيزات وتقنيات تساهم في أداء المهام بالجودة المطلوبة، التي تتناسب مع التطور التكنولوجي ومكانة الإعلام الكويتي.

الإرهاب

ووقع الانفجار لدى وصول القطار إلى المحطة أثناء ساعة الذروة الصباحية.

كما وقع تفجير رابع في محطة مالبيك أو محطة شومان المجاورة حيث مقرات الاتحاد الأوروبي، أسفر عن مقتل 15 شخصا كحصيلة أولية وإصابة 40 آخرين، جروح بعضهم حرجة.

عقب ذلك، أعلن تعليق رحلات الطيران، وكذلك القطارات إلى مطار بروكسل الذي حصل التفجيران في صالة المغادرة التابعة له، كما أخلي المطار بالكامل.

من جهته، أعلن وزير خارجية سلوفينيا، كارل إيرجافيك، أن دبلوماسيا سلوفينيا أصيب في هجمات بروكسل أمس . وقال في مؤتمر صحفي إن الدبلوماسي الذي لم يذكر اسمه في المستشفى، وحياته ليست في خطر. وقد ذكرت تقارير إعلامية أن الدبلوماسي أصيب في تفجير المترو أثناء توجهه للعمل.

كما رفعت وزارة الداخلية، عقب التفجيرين، التأهب الأمني في بلجيكا إلى الدرجة القصوى في جميع أنحاء البلاد، وألغت هيئة «يوروستار لخدمات القطار السريع» تسيير قطارات من وإلى بروكسل بعد التفجيرات.

وطلبت المفوضية الأوروبية من موظفيها ملازمة منازلهم أو مكاتبهم، بعد الانفجارات التي هزت مطار بروكسل ومحطة مترو قريبة من الحي الذي يضم المؤسسات الأوروبية.

يأتي ذلك بعد أيام على اعتقال صلاح عبد السلام، العقل المدبر لهجمات باريس، وحملة اعتقالات أخرى شنتها الشرطة البلجيكية.

ووجه القضاء البلجيكي السبت تهمة «القتل الإرهابي والمشاركة في أنشطة مجموعة إرهابية» إلى عبد السلام، الناجي الوحيد من منفذي هجمات باريس.

في غضون ذلك أعلنت عدة دول أوروبية أمس تعزيز إجراءاتها الأمنية، خاصة في مطاراتها، بعد الانفجارات التي هزت مطار بروكسل ومحطة مترو في العاصمة البلجيكية صباح اليوم.

وأعلن مصدر ملاحي تعزيز الإجراءات الأمنية في مطار شارل ديغول في باريس، ومطار تولوز «جنوب غرب فرنسا» . وأوضح المصدر لوكالة «فرانس برس»: «يتم تطبيق إجراءات الوقاية والأمن في كل من مباني المطار الثمانية وفي المحطتين مع فرض رقابة على القطارات القادمة من بروكسل وتعبئة فرق رصد العبوات بواسطة الكلاب المدربة»، كما تم إخلاء محطة قطار في باريس بعد العثور على حزمة مشبوهة.

ودعا الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند صباح الثلاثاء الى اجتماع في قصر الرئاسة، بمشاركة رئيس الحكومة ووزيري الداخلية والدفاع، بحسب الرئاسة.

وفي هذا السياق، أعلن وزير الداخلية الفرنسي نشر 1600 شرطي إضافي لتأمين وسائل المواصلات.

بدوره، اتخذ مطار فرانكفورت الألماني، أحد أكبر مطارات أوروبا، إجراءات أمنية مشددة. وقال متحدث باسم الشرطة الفدرالية الألمانية لوكالة «فرانس برس»: «بالنسبة للمطارات الألمانية الأخرى، لا يمكنني الإدلاء بأي تصريح.. إننا في مرحلة التقييم» . كما فرضت هولندا تدابير أمنية مشددة في مطاراتها .

في سياق متصل، تم تعزيز الإجراءات الأمنية في مطار غاتويك في لندن، كما عقد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون اجتماع أزمة حول الانفجارات ». وعززت الشرطة البريطانية انتشارها الوقائي في محطات القطارات والمواقع الحيوية.

وأعلنت الشرطة الدنماركية إنها زادت دورياتها في مطار كوبنهاغن ونقاط رئيسية أخرى في المدينة، وقالت: «سترون تواجدا أكبر للشرطة في المطار ونقاط رئيسية أخرى في كوبنهاجن».

وأكدت الشرطة في السويد أنها عززت وجودها في المطار واتخذت المزيد من الإجراءات الأمنية في أماكن عامة أخرى.

من جانبه، قال وزير الداخلية الفنلندي بيتيري أورپو على تويتر: «مسؤولو الأمن في فنلندا زادوا المراقبة في مطار هلسنكي - فانتا».

وقد بعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تعزية إلى عاهل بلجيكا الملك فيليب، عبر فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الانفجارات التي وقعت في العاصمة بروكسل، وأسفرت عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين، مؤكدا سموه استنكار دولة الكويت وإدانتها الشديدة لهذه الأعمال الإرهابية المشينة التي استهدفت أرواح الأبرياء الآمنين، والتي تتنافى مع كافة الشرائع والقيم الإنسانية والمواثيق الدولية .

وجدد سموه موقف دولة الكويت الرافض للارهاب بكافة أشكاله وصوره، ومؤازرتها الجهود المجتمع الدولي الرامية لمحاربة الإرهاب، وتجفيف منابعه راجيا سموه للضحايا الرحمة وللمصابين سرعة الشفاء والعافية ولذوي الضحايا جميل الصبر .

في السياق نفسه أكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية وقوف دولة الكويت إلى جانب مملكة بلجيكا، ودعمها لجميع الإجراءات التي تتخذها، في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها، مجددا التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت المناهض للارهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كان مصدره.

من جهة أخرى أكدت سفارة دولة الكويت لدى بلجيكا سلامة جميع الرعايا الكويتيين الموجودين في بروكسل، وذلك في اعقاب الهجمات الارهابية التي استهدفت العاصمة البلجيكية أمس .

وقالت السفارة في بيان لها، انها تقوم بالتواصل الدائم مع الجهات المختصة في المملكة البلجيكية، لمتابعة تطورات الأحداث اضافة الى الاطمئنان على صحة وسلامة الرعايا الكويتيين، داعية جميع الرعايا الكويتيين الى توخي الحيطة والحذر، وتجنب الأماكن العامة والمزدحمة، وعدم استخدام وسائل النقل العامة والتقيد بتعليمات الجهات الأمنية البلجيكية، وذلك بعد رفع مستوى الحالة الأمنية الى الحالة القصوى.

إلى ذلك اعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ادانته الشديدة للتفجيرات «الإرهابية» التي وقعت في بروكسل، ووصف الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني هذه التفجيرات بأنها «جريمة بشعة تتنافى مع المبادئ والقيم الأخلاقية والإنسانية والقوانين الدولية».

وجدد الزياني، في بيان صحفي، التأكيد على رفض دول مجلس التعاون «للإرهاب» ونبذه بمختلف أشكاله وصوره مؤكدا مساندة دول المجلس للحكومة البلجيكية في جميع الاجراءات القانونية التي تتخذها للتصدي لهذه الأعمال «الإرهابية الإجرامية».

حمادة :

سيرفع رواتب الفئات الوظيفية الحالية «التي لم تأخذ أي كوادر أو مزايا مالية» لافتا إلى وجود اصلاحات مالية واقتصادية كثيرة تعزز دور القطاع الخاص وتجذب المواطنين وتوفر فرص عمل لهم.

وأشار إلى أن البديل الاستراتيجي سيزيد العبء على الميزانية في السنة الأولى لتطبيقه بمقدار 300 مليون دينار «لكنه على المدى البعيد سيوفر الكثير» يسبب اعتماده على السلم الوظيفي وتخفيض رواتب الموظفين الجدد.

وذكر أن الدعومات التي تقدمها الدولة تستهلك نحو ربع الميزانية، مبينا أن هناك دراسة لتقليصها «لكن الحكومة حريصة على عدم تأثر المواطنين محدودي الدخل».

وأفاد حمادة بأن وزارة المالية تعتبر أكثر جهة حكومية بادرت بترشيد الانفاق من خلال تغيير نمط العمل داخل الوزارة.

من جهته أكد وكيل وزارة الإعلام طارق المزرم خلال الجلسة حرص الوزارة على زيادة موارد الدولة وايجاد مصادر للدخل، وليس فقط محاولة لترشيد الانفاق وتقليل المصروفات مبينا أن الوزارة قامت بتغيير لائحة الإعلام بما أسهم في زيادة ايراداتها.

نصرالله :

تتعلق بالساحة الداخلية شكلت مؤشرات على مساعي الحزب لاستيعاب الضغوط التي تعرض لها مؤخرا فيما يتعلق بالعلاقة مع خصومه السياسيين، خاصة تيار المستقبل، على خلفية استمراره في تعطيل الاستحقاق الرئاسي.

وأعلن نصرالله استعداده لعقد لقاء مع زعيم تيار المستقبل سعد الحريري، مشترطا أن يكون اللقاء في إطار «النتائج الإيجابية» و«محاجة» الحوار الثنائي القائم بين الحزب والتيار. لكن نصرالله أعرب عن ما يشبه «العتب» على الحريري والخطاب الهجومي الذي قدمه منذ عودته الى لبنان في خطاب 14 فبراير، معتبرا أن هذا الخطاب لا يساعد على تعزيز الحوار أو التمهيد لأي لقاء ثنائي.

في المقابل، وعشية الجلسة النيابية الـ37 لانتخاب رئيس للجمهورية، أعاد نصرالله تمسكه بترشيح زعيم التيار الوطني الحر العماد ميشال عون «طالما أن عون يعلن أنه مازال مرشحا لهذا المنصب»، متهما حزب القوات اللبنانية بمحاولة «دق اسفين» في العلاقة بين الحزب و«التيار العوني» من خلال تحميل الحزب مسؤولية تعطيل الانتخابات بعدم مشاركته في جلسات الانتخاب وعدم ممارسته ضغوطا على حلفائه بالوقوف الى جانب ترشيح عون، خاصة رئيس المجلس وزعيم «حركة أمل» نبيه بري. وشدد نصرالله على أن التحالف مع «حركة أمل» عميق ولا يمكن لأحد التأثير على العلاقة القائمة بين الحزب والحركة، رافضا مقولة إنه «لا يمارس ضغوطا على الحلفاء لتغيير مواقفهم»، معتبرا أن العلاقة معهم «علاقة حوار ليس فيها أي فرض أو ضغط».

نصرالله لم يستبعد إمكانية الاتفاق على مرشح جديد من خارج الأسماء المطروحة لرئاسة الجمهورية، لكنه اعتبر أن المرشح سليمان فرنجية هو مرشح قوي وحليف ويمكن أن تكون له حظوظ في الوصول إلى الرئاسة، موضحا أن «بلدنا يحتاج إلى إعادة تكوين سلطة، وبالتالي يحتاج إلى قانون انتخاب»، متهما «تيار المستقبل» بعرقلة الوصول الى «قانون نسبي جديد» للانتخابات البرلمانية، مشيرا إلى أن قانون «النسبية» بالنسبة إلى هذا التيار «خط أحمر غير قابل للنقاش».

وعلى صعيد الملفات الإقليمية، أكد نصرالله أن حزبه لن ينسحب من سوريا حتى في حال قرر الإيرانيون الانسحاب منها، نافيا أن تكون روسيا جزءاً من «محور المقاومة»، معتبرا أن لها مصالح وأهدافا خاصة كانت وراء دخولها المباشر في الحرب السورية. وأوضح أن «كل ما يقال عن خروجنا من سوريا غير صحيح».

ودعا إلى «حوار وتسويات سياسية بدءاً بحوار إيراني-سعودي، وحوار اللبنانيين والسوريين مع بعضهم»، رافضا الحوار مع الإسرائيليين. وأوضح «إننا ندعو إلى كل أشكال الحوار، ولا نمانع من أي حوار، وهذا هو الطريق المطلوب».

وفي محاولة لامتصاص الإرباك الذي أصيب به فريقه من القرار الروسي سحب جزء كبير من القوات العسكرية من سوريا، أكد نصرالله أن حزبه وطهران كانا على علم مسبق بهذا القرار وأن الجانب الروسي قام بالتنسيق معهما قبل اتخاذ هذه الخطوة.

على الخط الإسرائيلي، رفع نصرالله من مستوى التهديد بحرب شاملة، وإمكانية قيام حزبه باستهداف مواقع نووية إسرائيلية، في حال قررت إسرائيل شن حرب على لبنان، كاشفا أنه يملك منظومة صواريخ متطورة ومتقدمة قادرة على استهداف أي نقطة في إسرائيل، وأن أي معركة قادمة لن يكون فيها أي خطوط حمراء للرد.

ويأتي موقف نصرالله من إسرائيل في أجواء تتحدث عن مخاوف كبيرة من إمكانية أن تقوم إسرائيل بعملية عسكرية ضد الحزب، وأن الحزب قام بنشر وحدات عسكرية من عناصره على طول الحدود اللبنانية-السورية مع إسرائيل تخوفا من هذه المعركة.